

كيف نستغل غلاتنا الزراعية في الصناعة

لأستاذ حسين عارف

أستاذ انصاعات الزراعة بكلية الزراعة

لقد اقتصر اتجاه سياستنا الزراعية الحالية خلال القرن الأخير نحو التوسع في زراعة القطن فقط ، وأهملت الأركان الأخرى من الإنتاج الزراعى السليم ، وإذا كان نظامنا الحالى قد صُحِّح لعهد مضى فإنه لا يصح للعهد الحاضر ولن يصلح للمستقبل ، فإن مساحة أرضنا الزراعية محدودة وعدد سكاننا في ازدياد مستمر وهشقات الحياة في ارتفاع مستمر أيضا يهدد مستوى المعيشة بالهبوط عن معدله الحالى المنحط بطبيعته ، وإن الضائقة المالية التى حلت بالبلاد منذ عام ١٩٣٠ ، إنما تدل في الواقع على سوء السياسة الزراعية التى جريتنا عليها في حشد جميع قواها للمناية بالقطن فقط ، حتى أصبحت له أكبر مكانة في شؤوننا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولقد تكون علة تمسكنا بالقطن خلال القرن الأخير وجود سياستنا الزراعية طول تلك المدة ، ترجع إلى إنتاج مصر في ذلك الوقت قطناً طويل الثيلة ممتاز الصنف مع اشتداد الطلب عليه ، فأفادنا ذلك التخصص كل الفائدة وصحينا في سبيله بكل مرافق الإنتاج الأخرى ، غير أن الوضع الماضى لتجارة القطن قد تغير ، فأصبح السوق لا يقبل على القطن الممتاز ؛ قبالة سابق ونجحت بلدان كثيرة في زراعة القطن وخصوصاً الأصناف قصيرة الثيلة وأخذ الطلب ينخفض نسبياً على محصولنا وفقدنا بالتدريج مركزنا الذى تمتعنا فيه بالتخصص مدة طويلة من الوقت . ولاشك في أن القطن لا يزال سلعة دولية هامة ، ولاشك كذلك في اضطرابنا للاعتماد عليه كمورد رئيسى من موارد ثروتنا القومية ، غير أنه يجب في الوقت نفسه تعديل نظامنا الزراعى وتنويع أركانه وتنظيمه على أساس أكثر مرونة وإنه لحسن الحظ لم تستغل بعد نواح كثيرة .

وتلخص طرق الاستغلال الزراعى القويم في استثمار الأراضي الزراعية على أكل وجه اقتصادى ممكن وذلك بالمعنية بزيادة غلة المحاصيل الرئيسية وتحسين حالة الإنتاج الحيوانى والتوسع في استغلال الصناعات المتعلقة بالمنتجات الزراعية والحيوانية وهى ما تعرف بالصناعات الزراعية وصناعات الألبان .

ولا يعنينا هنا غير الصناعات الزراعية وهى ركن أساسى في الإنتاج الزراعى عرفته مصر من القدم واستثمره الفلاح على حالة قوية لكفاية حاجته ، غير أن الرغبة في استغلال هذه الصناعات إلى أكبر حد اقتصادى مستطاع يلجئنا إلى التفكير في طرق الأسواق الدولية

وإمدادها بمختلف المنتجات الغذائية وضرور الغذائية ، لإيجاد موارد مالية حديدة للبلاد فضلا عن كفاية السوق المحلي بواجته التي تبلغ نحواً من ثلاثة ملايين من الجنيهات سنوياً .

وتتكون الصناعات الزراعية من جزأين رئيسيين ، أولهما يشمل الصناعات التي يمكن للفلاح العادي مزاولتها واستغلالها بنجاح تام ، كتجفيف البلح وتجفيف الخسروات وصناعة العجوة وتقطير المياه العطرية النباتية وصناعة الخل وصناعة العسل الأسود وحفظ البصل وتعرف مثل هذه الصناعات بالصناعات الزراعية الأولية ، وتتميز ببساطة عملياتها وتيسر تحضيرها بواسطة الفلاح البسيط بعد إرشاده وتدريبه عملياً عليها ، وتوجد منها صناعات قائمة في بعض مناطق القطر غير أنها تتطلب بعض التحسين اليسير ، ويجب أن يكون المعول في هذا النوع من الصناعات وأنشأها بالريف على بساطة عملية للصناعة وقللة التكاليف وأن يراعى في إنتاجها القوة الشرائية للبلاد .

وأرجو من حضرات القراء عدم الاستهانة بشأن هذه الصناعات ولعل الأرقام تقوم بإيضاح بعض ما أريد بيانه في هذا الشأن ، فإن مصر تنتج نحواً من ١١٠٠ مليون رطل من اللبن في العام الواحد قيمتها نحو أربعة ملايين من الجنيهات ، غير أن استغلال ٦٠٪ من هذا المقدار في صناعة الزبدة والمسل واستغلال ٢٠٪ منه في صناعة اللبن ، يرفع قيمة ثروتنا من الألبان من أربعة ملايين إلى سبعة ملايين من الجنيهات سنوياً ، وحتى هذا الأساس يمكننا رفع قيمة بعض حاصلاتنا الزراعية عن سبيل الصناعات الزراعية ، مثلاً نجد أن محصول النخيل بمصر تتراوح قيمته السنوية ما بين ٦٠٠ - ٨٠٠ ألف جنيه مصري ، وهو محصول نحو أربعة ملايين نخلة ، ويحقق تقريباً نصف المحصول السنوي للبلح ، ويؤدي تهذيب طريقة التجفيف المتبعة إلى رفع قيمة البلح الجلف إلى ضعف قيمته الحالية ، وترتبط بهذه الصناعة الأخيرة العجوة وهي مادة غذائية محبوبة تقبل عليها جميع الطبقات وخصوصاً الفقيرة ، غير أن طريقة تحضيرها في حاجة شديدة للتهذيب الكثير ، وليس هناك شك في توفر العناصر الغذائية بالبلح والعجوة فلو تيسر إنتاج المادة الأخيرة تبعاً للقواعد الصحية ، لأدى ذلك إلى توسيع محالها التجاري ، كذلك نجد أن سعر الطاطم الطازجة ينخفض في فترات معينة من السنة انخفاضاً شديداً غير أن زراعة الصنف 'الصالح' للتعبة الطازجة والتصدير مع مراعاة الاعتبارات المختلفة المتعلقة بالتصدير يؤدي إلى رفع قيمتها التجارية إلى حد كبير ، ولقد بيع في عام ١٩٣٧ الطن الواحد من الطاطم تسليم رصيف الاسكندرية بسعر ٢٢ جنيهاً مصرياً ، في حين كان يباع الطن الواحد من الطاطم البلدية بسعر يقرب من ٢٦٠ قرشاً ، هذه أمثلة بسيطة أردت ذكرها للتدليل على أثر بعض هذه الصناعات الأولية .

وأرى نشر هذه الصناعات عن سبيل إحدى الوسيلتين الآتيتين :

(١) الإرشاد للعمل - وذلك بانتخاب عدد محدود في مبدأ الأمر من المناطق الزراعية المركزية المشهورة بإنتاج محاصيل معينة والعمل على إقامة هذه الصناعات أو ما ييسر منها . وإرشاد سكان تلك المناطق إلى أهميتها الاقتصادية وإلى الفوائد المادية التي تعود عليهم من جراء استغلالها وإلى بساطة عملياتها وقلة ما تحتاج إليه من مال وتدريبهم عمليا والعمل على إزالة ما يعترض سبيلهم في هذا الشأن . ويؤدي نجاح قيامها في المناطق المركزية إلى انتشارها تدريجيا في النواحي المختلفة القريبة منها من تلقاء ذاتها تبعا لسليقة الفلاح في ذلك عند اقتناعه عمليا بفائدة عمل من الأعمال وخصوصا عندما ييسر له أسبابه . وتقوم بهذا العمل في الوقت الحاضر المراكز الاجتماعية التي تم إنشاؤها في بعض المناطق .

(٢) مدارس المتنقلة - وهو نوع من المدارس الزراعية معروف بالبلاد الانجليزية وخصوصا في المناطق الزراعية منها التي تتم بإنتاج الألبان وتربية الماشية وهذه المدارس عبارة عن وحدات دراسية متنقلة كاملة المعدات تزور سنويا عدة مرات في كل إقليم وتدرس فيها طرق صناعة الزبدة ومختلف أنواع الجبن وانتاج اللبن الضيف الخ وتستغرق الدراسة من عشرة أيام إلى أسبوعين ويتولى التدريس فيها اختصاصيون في الألبان . والعرض الأساسي من مثل هذه المدارس هو تثقيف المزارعين وأولادهم وخصوصا الفقراء منهم وعمال المزارع ومن على شاكلتهم الذين يحرمون من التعليم الزراعي تبعا لحالتهم المالية أو بسبب ظروفهم الخاصة التي لا ييسر لهم التفرغ للدراسة بالمعاهد الزراعية وبذلك يتسنى تثقيف الفلاح في داره وامداده بثقافة زراعية عملية بسيطة .

أنتقل الآن إلى الجزء الثاني من الصناعات الزراعية . وهو جزء يشمل مختلف الصناعات التي يحتاج إلى رأس مال كبير وخبرة فنية وطويلة . وتعمل هذه الصناعات كسباقتها على استغلال الجزء الزائد من الخدامات الزراعية الطازجة في الصناعات وهي في الواقع تزيد دخل المزارع عن سبيل غير مباشر . ومثالها حفظ المواد الغذائية في العلب الصفيح وحفظ اللحوم بالتبريد الصناعي وصناعة السكر والنشا والخلوكوز والزيوت والمركبات الكيماوية المستخرجة ولا تقتصر السياسة الإنشائية لمستقبل هذه الصناعات على الفاكهة والخضروات ، بل يجب أن تشمل أيضا حاصلات الحقل والمنتجات الحيوانية . وكذلك منتجات الأسمالك إلى حد ما . كذلك يجب أن تشمل هذه السياسة زراعة بعض حاصلات أخرى على نطاق واسع لاستعمالها في صناعة بعض المبيدات الحشرية والمواد الطبية وفي صناعة لروائح العطرية وغير ذلك من المنتجات التي تتطلب انخفاض نفقات الإنتاج ورخص أجور الأيدي العاملة وهي عوامل تتوفر لنا تماما . غير أن هذا النوع من الصناعات يتطلب لسير بخطوات بطيئة ثابتة في مبدأ الأمر

حتى يتسنى معرفة جميع الاعتبارات الفنية والاقتصادية والتجارية التي تحيط بها وحتى يمكن اكتساب حجة صحيحة قبل التوسع فيها .

ولاشك هناك من فائدة هذه الصناعات بجميع أنواعها وحاجة البلاد الى قيامها على نطاق اقتصادى واسع ، خصوصا وأن مجالها في مصر يكاد أن يكون نكرا ، غير أن سبيلها لا يزال شائكا ، فهي أولا في حاجة كبيرة للتوجيه الاقتصادى الصحيح على أساس الاحصاء الدقيق ويعتبر سعادة محمود توفيق حفاوى بن أول وزير للزراعة اهتم بوضع وتنفيذ مشروعات لتوطيد الصناعات الزراعية بالبلاد فتقدم في عام ١٩٤٠ الى مجلس لوزراء بمشروع مجلس دائم للصناعات الزراعية لوضع لسياسة لتت كفل النهوض بها والإشارة على الحكومة بما يكفل حمايتها وتشجيعها . وقد أقر هذا المشروع ونشئ لأول مرة بالبلاد المصرية مجلس دائم للصناعات الزراعية . وهذا المجلس هو الهيئة 'الاستشارية' العليا لهذه الصناعات ولن تختلف حقوقه عن أمثله بالبلدان الأجنبية ، وقد شكل في أشد الأوقات حاجة له وسوف يسيطر على التوجيه العام للصناعات الزراعية على أساس 'الحاجة' الاقتصادية للبلاد فضلا عن أنه سوف يكون 'الهيئة المركزية' لجميع الأعمال وشؤون المتعلقة بهذه الصناعات .

ويتوقف الانتاج الصناعى مبدئيا على مدى توافر الخامات الزراعية التى يتطلب هذا الانتاج. ولقد لحقت بلدان كثيرة الى سياسة التركيز حتى يتسنى لها استغلال تلك الحاصلات استغلالا مربحا وحتى ينظم تسويقها كحاصل طازجة وتحویل ما يتخلف منها الى منتجات غير قابلة للتلف وبذلك فإن الصناعات الزراعية بما يتوافر لها من الانتاج المركز تعمل على استغلال الجزء الأكبر من الحاصلات المختلفة دون التسويق بطازج وتعتمد بالتالى الى رفع القيمة التجارية للخامات الزراعية الأصلية .

ونظرا لشدة المنافسة بالأسواق الأجنبية فإنه يحسن بمصر أن تخصص بانتاج مواد لا يتيسر انتاجها في البلدان الأخرى ، منعا للمنافسة وحتى يزداد ربحنا التجارى. ويجب أن يكون المعدل في نجاح أية مادة حالة الاقبال التجارى عليها وقبول جمهور المستهلكين لها ولذلك يحسن الأخذ بمبدأ التجربة العملية الواسعة وترقية التجارة عن سبيل الاختبار العملى قبل الحكم على نجاحها التجارى .

وتتلخص العقبات الرئيسية القائمة في سبيل الصناعة المحلية التى لا تزال في دور التكوين بمصر عدا ما تقدم ذكره في عدم توافر أواني التعبئة كالمكبب الصفيح ولأواني الزجاجية وارتفاع ثمن أسكر فوق طاقته الصناعية وخلو البلاد من تشريعات غذائية تنظم طرق الصناعة والتعبئة وكذا من تشريعات منظمة للوحدة النموذجية في الصناعة والتجارة فضلا عن حاجة هذه الصناعات وخصوصا في دور التكوين على لأقل الى حماية بحركية تكفل قيامها

ونباتها . وهذه الحماية حق وطني للصناعة المحلية ويجب الأخذ به إذا أردنا إنجاح هذه الصناعات بالبلاد، فإن كل منافسة غير مشروعة قوية الجانب وتؤدي دائماً إلى وأد أية صناعة ناشئة .

وختاماً أرى أنه يجب تشجيع الصناعات الزراعية في مصر عن سبيل البدء بالصناعات القائمة منها فعلاً وأن نبدأ بسد حاجتنا منها أولاً ما دامت تتوافر لها الخامات الزراعية محلياً .

وأعتقد بضرورة توجه الأبحاث الفنية المتعلقة بالصناعات الزراعية نحو مساعدة هذه الصناعات الأولية وأن نعمل على رفعها من مستواها الحالي وأن تكون سنتنا في ذلك التحسين البطيء دون التغيير الشديد، حيث إن معظم هذه الصناعات مصرية في بيئاتها وفي أسواقها .

حسين عارف

” إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه “ .

حديث شريف